محددات العلاقات الصينية - الأمريكية .. بين التفرد والتعدد

الباحثة: مها عباس بيات*
م. د. عطارد عوض عبد الحميد**

* ماجستير ـ قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين
** تدريسية في كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

المقدمــة

بات التفاعل بين الوحدات الدولية في عالمنا المعاصر، يتخطى الإقليمية ويتجاوز أبعادها وانعكاساتها، وهذا يعتمد على الوزن الجيو استراتيجي أو الجيو اقتصادي لكل دولة، من حيث قوتها وتأثيرها في البيئة الدولية، ولعل الانموذج الذي يحاول البحث التركيز عليه، هو ما ينطبق على التفاعلات بين القطبين الرئيسين اقتصادياً (الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، وهي بالحتم ستنعكس على تشكيل النظام الدولي، وطبيعة العلاقات بين الدول، سواء في مستويات تحالفها أم تعاونها أم في خلافاتها وصراعها.

إن ما يطفو على سطح العلاقات الدولية وبخاصة للقطبين الاقتصاديين الكبيرين، يعكس بوضوح تام، الدفاع المستميت للولايات المتحدة الأميركية عن موقعيتها الاقتصادية أولاً، والسياسية.. الخ تالياً، والتي تسيدت فيها للمرحلة الممتدة من 1945 حتى الآن، ولكونها ظلت قائدة للمنظومة الرأسمالية ونواتها، من جهة، والاقتصاد الأكبر على مستوى العالم، ومالك السوق المالية العالمية، وتختص عملته بكونها عملة التسويات الدولية، هذه الميزات التي استحوذت عليها الولايات المتحدة على وقع مخرجات الحرب العالمية الثانية، قد دافعت عنها بقوة ايديولوجياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وحتى ثقافياً.

وليس ممكناً أن تتخلى عنها بسهولة، أو تقبل طوعاً أن تشاركها أطراف (**من القوى الصاعدة**) (الصين ـ روسيا ـ الخ)، عملية اتخاذ القرار على المستوى العالمي. فيما تتطلع القوى المتحفزة أو الصاعدة أو الطامحة، بأن يكون لها دور عالمي تستحقه في ضوء ما تمتلكه من قدرات، أو أن مكانتها الحضارية تسمح لها بدور يتناسب معها.

إن العلاقات الصينية- الأمريكية تعد من أهم التفاعلات وأكثرها تأثيراً في السياسة الدولية، لما يمتلكانه طرفي العلاقة من عناصر قوة، تتيح لهما التأثير المباشر في كثير من مناطق العالم، التي باتت تتأثر بشكل واضح بنتائج وتداعيات هذه العلاقة، فمخرجات التفاعلات الناتجة عن طبيعة هذه العلاقة وتعقيداتها، لا تقف حدود تأثيرها في مصالح وسياسات الدولتين فحسب، بل يمتد ليطال النظام الدولي بمجمله.

لذلك تتأطر (**مشكلة البحث**) في الآتي: إن تعدد محددات التأثير في سير العلاقات الصينية ـ الأمريكية وتنوعها، من شأنها أن يترك أثارها المباشرة على النظام الدولي المراد له أن يتشكل من اقطاب عدة، لكون البلدين هما أكبر الفاعلين الاقتصاديين على الصعيد العالمي، مما يطرح تساؤلات عدة وهي:

1 ـ ما هو مستوي السيولة التي يتسم بها النظام الدولي القائم؟ وما هو حجم التأثير التي تتركها تفاعلات البلدين على مرتكزات النظام القائم؟

2 ـ ما هو مديات التأثير لتحالفات الصين والولايات المتحدة على المستويين الإقليمي والدولي على طبيعة العلاقات الدولية القائمة؟

3 ـ ما هو تأثير انتقال موازين القوة (بمفهومها الشمولي)، على إعادة رسم ملامح نظام دولي متعدد الاقطاب؟

وعلى وفق ذلك تتبدى (**فرضية البحث**) والتي مفادها الآتي: هناك علاقة اقتصادية ومالية معقدة جداً بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، تحكمها محددات متوزعة على مروحة واسعة من المجالات، تجعل من الصعب على البلدين تحمل تراجع العلاقة بينهما، ولكنها في الوقت نفسه لا تدعم هيمنة أو تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وتدفع باتجاه زيادة تراصف القوى الدولية لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يتيح تعدد الاقطاب الدولية.

ولغرض الايفاء بمتطلبات البحث من حيث مشكلته وفرضيته، تم ترتيب هيكل البحث وتقسيمه على وفق الفقرات الآتية:

أولاً: مخاض النظام الدولي وتبلور تعدد الاقطاب

إنماز القرن الحادي والعشرين عن القرون السابقة، بكونه كان أكثر وضوحاً في التعبير عن حدوث تحول كبير في موازين القوة العالمية، بما يأذن بالتحول نحو نظام عالمي جديد تنتهي معه الهيمنة الأمريكية، وقد عبرت الأزمة المالية عام 2008

بوضوح عن تراجع القوة الاقتصادية للطرف المهيمن على النظام العالمي، مما يكرس الحديث عن أفول عصر الهيمنة الأمريكية، وصولاً إلى أن النظام الرأسمالي العالمي هو الأخر، يعاني أزمة انتقال إلى طور أو مرحلة جديدة[1].

كما أن ملامح **اعتلاء/ أو صعود** قوى جديدة، تسعى للحصول على دور سياسي عالمي، باتت اكثر وضوحاً، نتيجة لزيادة نفوذها الاقتصادي مثل الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وتسمى هذه الدول «**القوى الصاعدة**»، نتيجة ما تتمتع به من نمو اقتصادي سريع، وحصول زيادات محسوسة وكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك متوسط دخل الفرد السنوي، فضلاً عن زيادة النفوذ والمكانة السياسية والثقافية، وأعلنت هذه الدول بشكل رسمي ومعلن في اجتماع قادتها عام 2009، بأنها تتبنى بكل الوسائل الوصول الى «نظام دولي متعدد الاقطاب أكثر ديمقراطية وأكثر عدالةً»[2].

وعلى وفق هذا فإن النظام الدولي القائم ونتيجة لتغير موازين القوى، بل وانتقال مراكز القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، يمر بمرحلة انتقالية والتوجه نحو شكل جديد من أشكال توزيع القوى، لن وهذا ما تدركه ايضاً الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيُما مع بداية القرن الحادي والعشرين، مع خوضها لحروب بالغة التكلفة ومرورها بأزمة اقتصادية، أدت هذه إلى تراجع القوة الامريكية، وصعود قوى دولية جديدة، مما يؤشر بوضوح عدم قدرة الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي لوحدها ولا بد من وجود اطراف أخرى[3].

وهناك من يرى في النظام الدولي انه خليط من قطبية احادية (عسكرية وسياسية) وتعددية قطبية (اقتصادية وثقافية)[4]، فمن الناحية العسكرية لازالت الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بالمرتبة الاولى من حيث حجم الانفاق العسكري السنوي والقوة العسكرية، والنظام الدولي يفتقر لقوة قادرة على مجاراة القوة العسكرية الأمريكية، بينما الصين بالرغم من زيادة نفقاتها العسكرية وتطوير كفاءة قواتها المسلحة، إلاّ إنّها لم تصل بعد إلى مستوى الانفاق والتطور العسكري الامريكي. ولكن بالمقابل فإنّ الولايات المتحدة الامريكية تواجه منافسة قوية من الناحية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية لمصلحة دول صاعدة في النظام الدولي، كالصين والاتحاد الاوروبي واليابان، ويوصف هذا التحول التدريجي في توزيع القوة بعدّها «العودة إلى التعددية القطبية»[5].

شهدت البيئة الاستراتيجية تصاعد لقوة الصين الاقتصادية وتنامي طموحاتها، اذ

(1) عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول الى التعددية التوافقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (177)، القاهرة، اكتوبر، 2009، ص67.

(2) Pinar Tank, "The Concept of Rising Powers", Norwegian Peace building Resource Centre, June, 2012, P.2.

(3) "Opening remarks by Pres_ident Barack Obama at the first U.S._China Strategic and Eco_nomic Dialogue", The White House, July, 2009, Available at: http://www.whitehouse.gov/the_press_office/remarks_presi_dent_uschina_strategic_and_eco_nomic_dialogue.

(4) صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، «الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي»، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (25)، 2011، ص20.

(5) خضر عباس عطوان، «القوى العالمية والتوازنات الاقليمية»، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص65.

ازاحة اليابان عن عرش المركز الثاني للاقتصاد العالمي[6]، فضلاً عن محاولاتها المستمرة في إقامة علاقات شراكة وتعاون استراتيجية مع روسيا، ومع الاتحاد الاوروبـي واستراليا وكندا واليابان، وأسست لعلاقات شراكة وتعاون متبادل وحسن جوار مع رابطة الاسيان ودول جنوب آسيا وآسيا الوسطى، وأخيراً طرحت مشروع الحزام والطريق (**طريق الحرير**)، الذي تريده ان يبدأً من شنغهاي وينتهي في باريس، هذا تريده الصين مفتاح لقوتها ولتعديل النظام العالمي صوب تطوير الاقطاب المتعددة[7].

لقد استطاعت الدول الصاعدة إعاقة حركة الولايات المتحدة الأميركية في الميدان الدولي، ولعل الأزمة السورية التي بدأت في 2011 كانت إنموذجاً واضحاً لنمط الإعاقة الروسية ـ الصينية، لتوجهات الولايات المتحدة عبر سيل من قرارات النقض (الفيتو)، والتي أجبرتها على تعديل سياساتها إزاء سوريا، مما يكشف عن حدوث تحول تدريجي واضح إلى نظام متعدد القوى، تتراجع فيه الهيمنة الأمريكية لصالح روسيا والصين ودول أخرى[8].

ومع وجود اختلافات واضحة في موازين القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للفاعلين الاساسيين في النظام العالمي، الا ان ما هو متبلور بوضوح ان الكثير من الدول بما فيها الاوربية من مثل (المانيا ـ فرنسا)، ودول اسيوية كبرى وافريقية ومن دول اميركا اللاتينية، جميعها تتطلع لوضع أفضل في النظام الدولي، وهي غير مذعنة للقطبية الأحادية، وتعمل على إيجاد حالة من التوازن الجيو استراتيجي تمهيداً لظهور نظام دولي متعدد الأقطاب.

ثانياً: دور مجموعة بريكس وشنغهاي

شهدت العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عودة للاهتمام بالتكتلات والشراكات الدولية والاقليمية النوعية المختلفة عن مثيلاتها، فلم تعد الجغرافيا ذات اولوية بل التوافقات السياسية والرؤى لمستقبل النظام الدولي والتعاون السياسي والاقتصادي وحتى الأمني.

1 ـ مجموعه البريكس

يمكن أن توصف مجموعة البريكس بأنها تجمع دولي عابر للأقاليم، وهي من بين أكبر الدول النامية وأكثرها ديناميكية في مجالي التجارة والمال، من أجل تحقيق مصالح مشتركة محددة للدول الأعضاء، وتغيير بعض شروط التبادل والتمويل

(6) باهـر مـردان، الصـين: صعود عـالمـي فـي ظـل متـغيـرات الضعف الاستراتيجي، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى (تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد)، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2019، ص424.

(7) جهاد عـودة، مدخل للتحولات الاستراتيجية فـي الشرق الأوسـط، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص412.

(8) محمود خليفة جودة، البحث عن المكانة (روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد)، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص7.

الدولي[9]. لذلك تسعى إلى ضرورة إحداث تغيير في هيكلية النظام الاقتصادي العالمي، بما يترتب عليه من تغيير في موازين القوى الدولية[10].

وتكمن أهمية هذه التكتل في قدراته السكانية وسوقه الواسعة، إذ يشكل عدد سكانه ما يفوق (40%) من سكان العالم، وتمثل اقتصاداته (27%) من الناتج الاجمالي العالمي جدول (1)، فضلاً عن تحقيق اعضائها لمعدلات نمو عالية جداً، وامتلاك بعضها لقدرات عسكرية كبيرة وقدرات نووية، ومواقع استراتيجية مهمة، وقد صدر عن القمة التي عقدت في نيودلهي في اذار 2012، قرار في انشاء بنك تمويلي، يراها المحللون بديلاً عن البنك الدولي[11].

(9) محمد عبد الشفيع، التكتلات الاقتصادية الدولية

(10) مصطفى يوسف كافي واحمد يوسف دودين، التكتلات الاقتصادية الدولية، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2019، ص171ـ 172.

(11) امل مختار، دروس قرطاجنة- نهاية الاقليمية بين الامريكيين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد(189)، 2012، ص103.

جدول (1) قدرات مجموعة البريكس عام 2015

المؤشر / الدولة	المساحة مليون كم^2	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون$)	الاحتياطيات النقدية (مليار)
روسيا	17,075	144,1	2,03	493,3
الصين	9,596	1371,2	10,35	3800
البرازيل	8,511	200,3	1,77	362,7
الهند	3,287	1311,0	2,07	294,3
جنوب أفريقيا	1,219	54,9	0,312	49,3

اعد الجدول بالاعتماد على:

1 ـ ليلى عاشور وسالي موفق، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً، قضايا سياسية، العددان (45 ـ 46)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص29.

2 ـ باسكال ريغو، البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: طوني سعادة، سلسلة كتب مترجمة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015، ص173.

إن أبرز ما تتمتع به مجموعة البريكس هو مساهمة اعضاءها في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي، لذلك يطلق عليها قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، وإن أي انكماش في اداء هذه الاقتصادات سوف ينعكس سلباً على اوضاع الاقتصاد العالمي، فيرى المسؤولين الصينين أن دول البريكس ستمارس تأثيراً أوسع على تشكيل كيان عالمي متعدد الأقطاب، واسباغ الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وكذلك على تغير الخرائط السياسية والاقتصادية العالمية، ويدعون إلى التنسيق والتعاون بشكل افضل بين دول المجموعة في الشؤون العالمية

والاقليمية، سعياً إلى تحقيق العدالة الدولية وتعزيز السلام والتنمية وإقامة انموذج جديد للعلاقات

ولعل الاعتبارات السياسية والاستراتيجية لم تكن غائبة عن قمم قادة مجموعة البريكس، ولا سيّما الأخيرة في جنوب أفريقيا عام 2018، فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة موقفهم بشأن القضايا الدولية الكبرى، وأثبات وزنها المتزايد في العالم، وبخاصة مسألة إصلاح الأمم المتحدة في العمق، وكذلك مجلس الأمن لجعلة أكثر فاعلية وتمثيلاً[12].

إن رغبة دول البريكس كسر طوق الهيمنة العالمية الأمريكية، ورغبتها في الوصول إلى شراكة فاعلة على صعيد الاقتصاد العالمي، هو ما يسمح لها بتأدية دور متقدم على الصعيد العالمي بيسر وسهولة[13]. فمن المتوقع أن يتخطى الاقتصاد الصيني، الاقتصاد الأميركي عام 2021 ليصبح الاقتصاد الأكبر في العالم، وسوف يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الثانية في الترتيب الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030[14].

وعلى صعيد التعامل مع تحديات الاقتصاديات البينية لبلدان البريكس، فان اعضاءها يهدفون إلى الاستفادة من الممكنات التي تقدمها الصين، فيما تأمل هذه الأخيرة من دول المجموعة مساندتها لتعظيم دور عملتها على المستوى الدولي، وجعل (اليوان) عملة تبادل تجاري وتسويات دولية، إذ ستقدم الصين قروضاً باليوان إلى أعضاء البريكس، وإلى دول نامية أخرى، وبالمقابل فأن الإقراض والمتاجرة باليوان، سيعزز مكانة الصين ونفودها دولياً، فالعملة الصينية المقومة بأقل من قيمتها، والدعم الخفي لصادراتها، من شأنه أن يقوض بشكل منهجي الصناعات التحويلية لدول البريكس الأخرى، ولاسيما الهند والبرازيل[15].

وقد اظهر تقرير لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الوزن الاقتصادي والسياسي لدول مجموعة البريكس، والمتمثل بارتفاع حجم هذه استثماراتها إلى ثلاثة اضعاف، ليصل إلى (263) مليار دولار، وقد بلغت حصة الصين منها (46%) والبرازيل (10%) وروسيا (17%) والهند (10%) وجنوب افريقيا (2%)، واشار التقرير الى أن استثمارات دول البريكس في الدول الأخرى، قدرت عام 2012 بـــ(126) مليار دولار، وبلغت نسبة الاموال المستثمرة في افريقيا (25%) من اجمالي حجم الاستثمارات الاجنبية[16].

ومما لا شك فيه أن الدور الروسي مع باقي اعضاء البريكس يطمح بعالم متعدد

(12) ماهر بن ابراهيم القصير، تكتل دول البريكس (نشأته، اقتصادياته، اهدافه)، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2014، ص254.

(13) ناصيف حتي، دور القوى الصاعدة في النظام العالمي, في كتاب التطورات الأستراتيجية العالمية – رؤية إستراتيجية, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي, 2011, ص73.

(14) عمرو عبد العاطي، الانفاذ: مستقبل الاقتصاد الامريكي والاقتصاديات الناشئة في العالم، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2012، ص59.

(15) احمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2015، ص156.

(16) محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، مجلة افاق المستقبل، العدد (19)، 2013، ص65.

الأقطاب، وتخفيف الهيمنة الغربية، والتعاون في مجال التنمية، وتخفيف هيمنة الدولار الأميركي على المعاملات التجارية الدولية الأساسية، واحترام القانون الدولي ورفض فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة[17]. ويأتي انشاء بنك للتنمية (لدول البريكس) بهدف ايجاد هيئة تمويل تخدم مجهودات التنمية من دون الخضوع لسيطرة الدول المتقدمة[18]. ومن الجدير بالذكر ان دول مجموعة البريكس هي الأقل اعتماداً على القروض الأجنبية، ولديها حالات عجز أقل في الحساب الجاري مقارنة بالبلدان الغربية المتقدمة صناعياً[19].

(17) سامر عبد الله، منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد(122)، بيروت، 2012، ص107.

(18) مصطفى يوسف كافي واحمد يوسف دوديـن، مصدر سبق ذكره ص186ـ187.

(19) قحطان السيوفي، الازمة الاقتصادية العالمية (اسبابها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي) المرحلة الاولى (2008ـ2011)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 137.

2 ـ منظمة شنغهاي

تتمتع منظمة شنغهاي[20] بأهمية جيواستراتيجية، إذ تهدف إلى تحقيق التعاون في المجالات متعددة اقتصادية وسياسية.. الخ، كما تمتلك المنظمة أمكانيات تنموية ضخمة تمكنها من أداء أدوار فاعلة في التوازنات العالمية، وإن البيئة الدولية والتطورات على الاراضي الافغانية خاصة بعد أحداث 11 ايلول، فرضت على المنظمة أهداف سعت إلى تحقيقها، فالنزعة إلى القطبية الاحادية دفعت بالولايات المتحدة أن تجعل من أقليم وسط أسيا مجالاً لنفوذها، أما لأقصاء روسيا والصين، وإما لاحتوائهما وتطويق دورهما، ذلك من خلال علاقات ثنائية مع دول وسط آسيا، تنعم فيه الولايات المتحدة بمزايا إيجابية تجعل من اقترابها إلى المنظمة فاعلاً، هذا الأمر الذي دفع بأعضاء شنغهاي نحو تفعيل مزيد من إجراءات الشراكة والتعاون[21].

(20) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص413.

(21) اليهاندرو كاسترو اسبين، امبراطورية الارهاب – السياسة الامريكية العابرة للقارات في الامن والاقتصاد ومكافحة الارهاب، ترجمة: وفيقة ابراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص110.

وضمن العملية الطبيعية من إعادة تنظيم التوازن العالمي للسلطة، جرى تفعيل مبادرة منظمة شنغهاي، بعدها بديل جيوسياسي يحاول كبح التقدم الامريكي في المنظمة الاورو ـ اسيوية، وزيادة القدرات الخاصة في السلطة والأمن والنفوذ للصين وروسيا، وعلى الرغم من كون هذه المنظمة في مرحلة النمو، فأنها ذات قدرات كامنة مدعومة بالقوة الاقتصادية والعالمية والتقنية في الدولتين، ففي ترسانة كل منهما الرؤوس النووية، وأكثر من أربعة ملايين رجل تحت السلاح، ومقعدان دائمان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ما يمنحهما قوة ردعية كبيرة. وبذلك فان للمنظمة ثقل سياسي واقتصادي في العالم، وإن مؤشرات جدول (2) تدل على أن اقتصادات دول الاعضاء، هي اقتصادات واعدة، وتحمل الكثير من الفرص المستقبلية.

جدول(2): امكانيات دول منظمة شنغهاي لعام 2013

المؤشر / الدولة	عدد السكان (مليون الف نسمة)	المساحة (كم^2)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	نسبة الانفاق العام على الدفاع من الناتج المحلي(%)
الصين	1,355	9596960	11,299,967	1,3
روسيا	1,42	17075200	2,383,402	2,9
كازاخستان	16	2717300	216,785	1
قيرغيزستان	5,3	198500	13,125	0,6
طاجيكستان	7,5	143100	16,221	1
اوزبكستان	29	447400	94,239	3,7
المجموع	60,575	30178460	13,807,170,785	-

اعد الجدول بالاعتماد على:

1 - The International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April, 2013.

2 - براتران بادي ودومينيك فيدال، اوضاع العالم: حقائق القادة والاسباب الحقيقية للتوترات في العالم، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص375-376.

لقد تعددت أهداف منظمة شنغهاي، ولربما الأكثر أهمية فيها هو سعيها لمنع انفلات الاوضـاع على حدود الصين وروسيا، مما يسمح للولايات المتحدة وحلفاؤها بالتدخل على حدود المنظمة، فضلاً عن التعاون الاقتصادي والامني للدول الاعضاء، وهناك مصالح مشتركة لأعضاء المنظمة، وهي[22]:

(22) Zhao Huasheng, Estab_lishment and Development of Shanghai Cooperation Organi_zation, SIIS joumal, Vol.9, No., February, 2002, P38.

أ ـ المصالح الأمنية: هي الهدف الأساس لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتتوزع على مستويات ثلاثة للصين وهي:

الأولى: ضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها.

الثانية: منع الجريمة عبر الحدود والاستقرار على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين.

الثالث: هو تعزيز الأمن في منطقة الحدود وخلق بيئة أمنية ملائمة.

ب ـ المصالح الجيو استراتيجية: تمثل المنظمة آلية للتعاون بين الصين وروسيا في المصالح الجيو استراتيجية، إذ تمتلك كلاً من الصين وروسيا مصالح حيوية

في آسيا الوسطى، وبالنسبة للصين فهي تشترك مع دول آسيا الوسطى في حدود تصل الى سبعة الاف كيلو متر، لذا فالصين بحاجة الى تطوير علاقات قوية مع دول المنطقة، وزيادة نفوذها فيها، أما بالنسبة لروسيا تعد منطقة متاخمة لها، وتحتل مكانة مهمة في سياستها الخارجية، وعليه تعد منظمة شنغهاي آلية لتوازن المصالح الصينية والروسية في المنطقة، بعيداً عن تناقض المصالح.

ت ـ المصالح الاقتصادية: إذ توفر المنظمة مصالح اقتصادية مهمة لجميع اطرافها، لاسيّما في مجال الطاقة كالنفط والغاز، فالطاقة مكون أساس للتطوير الاقتصادي طويل المدى للصين وروسيا، واسيا الوسطى واحدة من أهم مصادر الطاقة في العالم، ومن ثم اذا استطاعت الصين وروسيا أن تجعل اسيا الوسطى، هي موردها الأساس للطاقة التي تحتاجها وتوسيع وجودهما بثبات فيها، من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، وهو يعزز من علاقات التعاون ويسجل نجاحاً كبيراً لروسيا والصين.

لذلك عملت الصين على وفق استراتيجية هادئة بالضد من سياسة الاحتواء الأمريكية، عبر توثيق علاقاتها التجارية مع دول القارة الآسيوية، وعقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع الآسيان، والتي دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني عام 2010[23]، وضم كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية، بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية، وبحسب الزعم الأميركي فأن المنظمة مشروع مناوئ لها[24].

وتصبح الشراكة في مجال الطاقة أحد أهم دواعي التعاون في إطار منظمة شنغهاي، إذ ان الصين تستهدف استثمار المنظمة لتأمين حاجتها من الطاقة، وتبلور ذلك بالشراكة الاستراتيجية مع روسيا والتي تمخض عنها ولادة اتفاقية نقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى الصين، ووصفت هذه الاتفاقية من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ب (صفقة العصر) التي وقعها الطرفان في منظمة شنغهاي، التي تعد الاضخم من بين الصفقات التي ابرمتها روسيا مع الصين، وبالتالي تعلم روسيا أن لغة الطاقة القادمة في القرن والواحد والعشرين هي لغة الغاز.

ثالثاً: التحالفات الإقليمية الصينية والأمريكية

ان التحالفات والترتيبات الاقليمية والدولية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تؤثر في قوة الدولتين والسياسات الخارجية للدول الكبرى، إذ من شأن هذه التحالفات أن تشكّل محوراً تعاونياً يتنافس مع المحور الآخر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية أو الصين، وفقاً لمصالح وأهداف كلاً منهما، فنجد هناك بعض القوى التي تفرض نفسها على الساحة من خلال تلك التحالفات.

(23) Walden Bello, "China's neo_colonialism", New Inter_na_tionalist Magazine, 9 March, 2010, Available at : http://newint.org/features/web_exclusive/2010/03/09/chi_nas_neocolonialism/ .

(24) محمد عبدالله يونس، «تحول جيواستراتيجي: الاستراتيجية الامريكية الجديدة في«الباسفيكي»»، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، 1 نيسان 2012، متاح على الموقع الاتي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887205&eid=7885

1 ــ طريق الحرير الصيني

تعد مبادرة الحزام والطريق (The Belt and The Road)، أو ما يسمى طريق الحرير الصيني الجديد، من أبرز المشاريع التي شهدها العالم، وأن كان ظاهر المبادرة عبارة عن منطقة أو حزام اقتصادي، يسعى إلى ربط ثلاث قارات من الناحية التجارية والثقافية وجيو استراتيجية، فهي بالأساس مبادرة ذات طموح غير مسبوق، تحمل بعداً وطموحات استراتيجية وجيوسياسية كبرى، ولها انعكاساً على القوى الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد أعلن الرئيس الصيني (شي جين بينج) في خطاب له في كازاخستان عام 2013، عن مشروع لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (البري والبحري) للقرن الحادي والعشرين، المعروف بمشروع الحزام والطريق، الذي يهدف الى ربط الصين ببقية العالم، ويتكون طريق الحرير من طريقين كبيرين، احدهما بري والاخر بحري، فيما اضيف طريق ثالث هو المسار القطبي الى اهداف المشروع عام 2017.

فيما يشمل المشروع ستين دولة في القارات الثلاث التي يقطعها (أسيا، أوروبا، أفريقيا)، ويمكن مقاربة الحزام والطريق كشبكة من ستة ممرات اقتصادية، تشكل معاً شبكة التجارة والنقل في جميع أنحاء أوراسيا، وتتمثل هذه الممرات في: الجسر القاري الأوراسي الجديد، وممر الصين- منغوليا - روسيا، ممر الصين- اسيا الوسطى- غرب أسيا، وممر الصين- شبة الجزيرة الهندية، وممر الصين- باكستان،

خريطة (1): المسارات البرية والبحرية الرئيسة لمبادرة الحزام والطريق الصينية

نقلا عن: https://www.skynewsarabia.com

وممر بنغلادش- الصين- الهند- ميانمار، ويوفر المشروع فرصة استراتيجية لمعالجة مشكلة الفيض المتزايد في الإنتاج في الصناعات الاساس، وتتوقع الصين أن يساعد المشروع في تحسين معدلات نمو صادراتها، والمحافظة على معدلات التشغيل والتخفيف من حدة الانعكاسات المرتبطة، بتدني الطلب المحلي عبر البحث عن أسواق خارجية أوسع[25].

فقد استغلت الصين موقعها الجغرافي في بناء وتطوير شبكة علاقات عالمية مثمرة ويتجسد هذا في مبادرتهما بأنشاء مشروع الحزام وطريق الحرير، من خلال بناء شبكة طرق دولية كبرى تربط معا العديد من دول اسيا انطلاقا من الصين وصولا الى عديد من الدول الاوربية والافريقية على ان تكون الصين مركزاً لتلك الشبكة، ومن شأن هذا البرنامج الصيني الدولي أن يقدم ولأول مرة شبكة متكاملة ويمنح دولة الصين مكانة ونفوذاً دوليين غير مسبوقين في تاريخها، وتحاول الصين ان تؤطر مشروعها في اطار تعاوني سلمي يعزز التواصل الحضاري مع الدول الاطراف الاخرى في مبادرة الحزام والطريق وتنعكس القوة الاقتصادية الصينية المتنامية في نشاط صيني أخذ في التمدد والاتساع عبر قارات العالم جميعاً ونشاط لا يقتصر على التبادل التجاري فقط ولكن يشمل أيضاً الاستثمار المتبادل والشراكات التنموية، وتوظيف القوة الاقتصادية الصينية لتفعيل مجالات العلاقات الأخرى السياسية والعسكرية وغيرهما[26].

ان الاعلان عن المشروع يأتي في سياق دولي واقليمي ـ جيواقتصادي وجيو سياسي يعرف تحولات بارزة أهمها المساعي غير الغربية لمراجعة ترتيبات النظام الدولي القائم، والنزعة الاقليمية المتصاعدة عبر العالم، بالإضافة إلى عودة السياسات التجارية الحمائية اثر وصول الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ومن الواضح ان هذه التحولات جميعها تشكل تحدياً للسياسة الخارجية الروسية خلال الاعوام الأخيرة، كما إن جميعها تؤدي إلى المزيد من التعاون بين الصين وروسيا، وتدفع ايضا نحو مزيد من التشبيك في العلاقات بينهما[27]. ومبادرة الحزام والطريق تمثل رؤية استراتيجية صينية للتعامل مع مجموعة من التحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد الصيني والدولة الصينية[28]. إذ يشير مدير معهد البحوث الاقتصادية الدولية الوطنية في الصين، بأن هناك أكثر من (70) منطقة استثمار على طول الحزام والطريق[29].

فهناك بعد جيو سياسي واضح في مساعي الصين لتجسيد مبادرة الحزام والطريق، تتجاوز المكاسب الاقتصادية، فالاستثمارات الهائلة في البنى التحتية للنقل والشحن

(25) نقلا عن: وكالة انباء شينخوا، ماذا ينتظر العالم من منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، مايو، 2017، على الموقع الاتي: http://arabic.china.org.cn/txt/2017/05/01/content_40727792htm.

(26) مصطفى علوي، دور الصين في تأسيس نظام دولي جديد، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد (214)، القاهرة، اكتوبر 2018، ص163.

(27) محمد حمشي، التقارب المراوغ: هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الفناء الخلفي لروسيا؟ تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (214)، اكتوبر2018،ص12.

(28) محمد فايز فرحات، الحزام والطريق: هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي؟، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (214)، اكتوبر2018، ص5.

(29) باهر مردان، مصدر سبق ذكره، ص327ـ328.

على طول ممرات الحزام والطريق تمثل مكاسب جيوسياسية من شأنها تعزيز النفوذ السياسي للصين عبر ثلاث قارات، والتخفيف من حدة الضغط الجيوسياسي الذي تفرضه عليها قوى منافسة كالولايات المتحدة الامريكية واليابان والهند في شرق وجنوب اسيا[30].

(30) محمد حمشي، مصدر سبق ذكره، ص14.

2 ـ العلاقات الصينية مع دول آسيا الوسطى

إن منطقة اسيا الوسطى تتمتع بموقع استراتيجي مهم وثروات طبيعية هائلة، جعلتها مركزاً للتنافس الدولي والإقليمي، وما تتوفر عليه من الطاقة التي تكتسب أهميتها بعدها محركاً للاقتصاديات الغربية، التي تعاني من أزمات اقتصادية، ومن هنا فأن السيطرة على الغاز خصوصاً وخطوط نقله يعد أولوية للولايات المتحدة وروسيا وبقية القوى العالمية، التي تتنافس للسيطرة على المنطقة بما يعزز موقفهم ضمن عملية التوازنات الجيو استراتيجية العالمية[31].

(31) محمد بيومي، الصراع الامريكي الروسي على أنابيب الغاز في اسيا الوسطى والقوقاز، ملف الاهرام الاستراتيجي، على الموقع الآتي:http://digital.ahram.org.eg.

ويمكن أبراز أهمية منطقة آسيا الوسطى للصين في الآتي[32]:

(32) تامر ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص276.

- مخاوف الصين من أن يؤثر صعود النزعة القومية والدينية في دول آسيا الوسطى الاسلامية، وما يتصل بها من صراعات على استقرار إقليمها الغربي المتاخم لهذه الدول، إلا وهو إقليم شينجيانغ، والمعروف تاريخيا باسم تركستان الشرقية.

- تنظر الصين إلى آسيا الوسطى كمصدر مهم للطاقة، التي تتعاظم حاجة الصين إليها يوماً بعد يوم في ظل نموها الاقتصادي المدهش.

- حرص الصين على لعب دور في تنمية اقتصادات المنطقة، وربطها بالاقتصاد الصيني لمردوده الايجابي على اسواق الصادرات الصينية، وبالتالي توفير مصادر جديدة متنوعة للدخل القومي.

- رغبة الصينيين في تحجيم روابط دول آسيا الوسط المتنامية مع الولايات المتحدة، تلك الروابط التي تقلقها وفسرتها على أنها جزء من مخطط حلف الناتو للتوسع شرقاً، وترسخت هذه النظرة أكثر بعد اطلاق شراكة ما بين الناتو ودول آسيا الوسطى.

وتنظر الصين إلى آسيا الوسطى وبحر قزوين بوصفها مصدراً مهماً للطاقة، إذ تتعاظم حاجة الصين إليها يوماً بعد يوم في ظل الزيادة المحتملة في استهلاك الطاقة، فالصين تنظر إلى المنطقة بوصفها تحتوي على كميات كبيرة من النفط

والغاز، التي بإمكانها سد حاجتها منها بكلفة أقل، وذلك نظراً للقرب الجغرافي ما بينهم، وتريد الصين تحديداً أن تمنع الولايات من القيام بدور المهيمن الإقليمي في وسط آسيا[33].

في ظل هذا التنافس تبرز الصين كلاعب أساس في منطقة آسيا الوسطى، وتركز اهتماماتها على أمن حدودها، والحفاظ على استقرار المنطقة، وتأمين حاجتها من الطاقة في آسيا الوسطى القريبة منها، التي تشكل سوق استهلاكية كبيرة للسلع الصينية، وإن معظم واردات الصين من أسيا الوسطى، هي من المواد الخام التي تفتقر إليها الصين[34].

وتقدم الاستثمارات الصينية في أسيا الوسطى دوراً في حل ما تعاني منه هذه الدول من نقص رؤوس الأموال، وتعد آسيا الوسطى معبراً صينياً لا يمكن الاستغناء عنه لأوروبا ومنطقة غرب أسيا فهي شريان مواصلاتها[35]. بهدف تدعيم الروابط الاقتصادية مع الدول المجاورة بشكل اساسي يتمثل في:

أولاً: التوسع الأمريكي العسكري والاقتصادي في المنطقة الذي ترى فيه تهديداً مباشراً لأمنها ومصالحها.

ثانياً: هناك التصدي للحركات الانفصالية والمجموعات المتمردة، وخصوصا منطقة تركستان الشرقية، وضمان أمن اقليم سينكجيانغ.

ثالثاً: هناك بناء علاقات قوية مع دول المنطقة بما يسمح للصين بتحقيق مصالحها الاقتصادية والتجارية[36].

ووقع الرئيس الصيني اتفاقيات قروض واستثمارات بنحو (48) مليار دولار مع التركيز على قطاع الطاقة والتجارة والبنية التحتية، وتشمل هذه الاتفاقيات تصدير أكثر من (100) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لشبكة الانابيب التي مولت الصين انشائها، واشترت شركة الصين الوطنية للنفط في كازاخستان اسهم شركة كونوكو فيليبس(*) في مشروع كاشجان النفطي[37]، ووقع الطرفان الصيني والكازاخستاني22 اتفاقاً بقيمة (30) مليار دولار، وتم توقيع 31 اتفاقاً بين الصين واوزبكستان بقيمة (15) مليار دولار، ووقع الرئيس الصيني مع قيرغيزستان اتفاقات بقيمة (3) مليار دولار[38]. وتشير التوقعات سيزداد الطلب العالمي على النفط، بأكثر من 20 مليون برميل يومياً عام 2035 مقارنة مع مستويات عام 2008[39].

(33) زياد عبد الرحمن، منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الاقليمية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص128.

(34) المصدر السابق نفسه، ص110.

(35) Zhao Huasheng, Central Asia in Chain's Diplomacy, Search of Strategy Central Asia, Central Asia: Views From Washington. Moscow& Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007, P137.

(36) كاتسوهيكو سويتسوجو، تحالفات الطاقة في اسيان والتعاون الاقليمي – نظرة موحدة لأمن الطاقة، في كتاب: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص251ـ 253.

(*) هي منظمة دولية في مجال الطاقة مع شركة يقع مقرها في وهيوستن ولكن مكاتب في جميع أنحاء العالم، وهي خامس أكبر شركة من القطاع الخاص في مجال الطاقة في العالم وتعد واحدة من شركات الست الكبار النفطية.

(37) هو أكبر حقل تم العثور عليه، وهو الأكبر خارج منطقة الشرق الأوسط.

(38) مدحت ايوب، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد(196)، القاهرة، 2013، ص151.

(39) مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الاعضاء، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الادارة الاقتصادية، كانون الثاني 2011، ص6.

رابعاً: الترتيبات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية

إن الاستراتيجية الأميركية ولمواجهة الترتيبات على الجانب الأخر الطرف الصيني ـ الروسي، تعمل على ترتيب بيئة عالمية، يمكن فيها أن تواجه التحديات التي تجابهها، من قناعة عبّر عنها الرئيس الأميركي السابق (باراك اوباما) في أكثر من محفل دولي، مفادها (أنه ليست هناك دولة واحدة، بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو أمر يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية)[40].

إن الحقائق تؤكد بأن الولايات تسعى إلى تشكيل صيغة إقليمية، لاحتواء الصعود الصيني من خلال تقوية وتعزيز التحالفات، والترتيبات للولايات في أسيا وتكثيف مشاركتها والانفتاح في جميع انحاء المنطقة[41].

مع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ النظام الاقليمي الآسيوي يشهد تغييراً في الخصائص والاطراف الفاعلة فيه، إذ ليس هناك عامل واحد مهيمن في هذا النظام، فبدلاً من ذلك فإنّ عدداً من العوامل تعمل في وقت واحد، لتشكيل هذا النظام الاقليمي، ولذا فإنّ طبيعة النظام الاقليمي في آسيا، يتصف بأن النظام الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، يُعدّ البنية الأمنية الاقليمية السائدة في جميع أنحاء آسيا[42]. فقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً نشطة لتعزيز الأمن والتعاون الدبلوماسي مع الحلفاء في المحيط الهادي، مثل اليابان والهند، وعلى وجه الخصوص إذ تعطي الولايات المتحدة الامريكية أولوية للتعاون الأمني مع اليابان[43]. فالتحالف الامريكي- الياباني يعدّ من أقوى التحالفات الأمنية الموجودة في المنطقة، فالصعود الصيني هو العامل الرئيس الذي شجع كلا البلدين لتوثيق التعاون الأمني القائم بينهم[44].

أما فيما يتعلق بالتحالف الأمريكي- الهندي، إذ عّدت الهند «المحور» في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، لإنشاء توازن للقوى مستقر في آسيا، فضلاً عن إضعاف الصين من خلال دعم المطالب الانفصالية في التبت[45].

خامساً: مستقبل محددات العلاقات الصينية ـ الامريكية وتأثيرها على التفرد أو التعدد

تختلف المدارس السياسية الأمريكية من حيث النظر إلى القوة المتنامية للصين، فيراها بعضهم تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية ومنافسة لها على المكانة الدولية،

(40) عمر عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص205.

(41) Secretary of State Hillary" Rodham Clinton Interview with Peter Hartcher of the Sydney Morning Herald", Department of State, 8 November 2010, Available at: http://www.state.gov/secretary/rm/2010/11/150672.htm.

(42) David Shambaugh, "Asi a in Transition: the Evolving Regional Order", Current History, Vol.105, Issue 690, 2006, P 153.

(43) Evan Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia_Pacific Stability", the Washington Quarterly, winter, 2005_2006, P 149 – 150.

(44) شهد وليد، مصدر سبق ذكره، ص294.

(45) كاظم هاشم نعمة، «الصين في السياسة الاسيوية بعد الحرب الباردة»، مصدر سبق ذكره، ص343.

فيما لا يعدها الأخرين تهديداً ويدعون إلى الحوار والتعاون معها، ومتتبعي تطور النظام الدولي يتفقون على أن الولايات والصين، ستكونان في القرن الجاري أكبر قوتين على الصعيدين الاقتصادي والعسكري[46]. وما يشترطه البحث هو البحث في محددات العلاقة بين كلا الدولتين في ظل المشاهد المستقبلية واتجاهاتها، وهو ما يفترض الخوض في ثلاثة مشاهد محتملة، وهي:

(46) سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الاميركية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأميركية أنموذجاً، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الثاني، 2016، ص290.

1 ـ مشهد تراجع تأثير التحديات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الأمريكية – الصينية

أ ـ تراجع التحديات الاقتصادية:

إن هذا المشهد هو أمر متصور في العلاقات الصينية ـ الأمريكية، كونه من الناحية التاريخية قد تركت الصين والولايات المتحدة الأمريكية خيارات الصراع منذ عام 1972، ليتجهوا نحو بناء أنموذج للتعاون الثنائي بين الدولتين.

فالولايات المتحدة باتت تتعامل مع التحديات المباشرة بتوظيف القوة الذكية تارة، وسياسة الاحتواء، بغية تحقيق الاهداف التي تريدها وضمان مصالحها من جهة، وتتعامل مع التحديات من جهة أخرى التي تكون خارج أطار المعرفة والاحاطة الأمريكية[47].

(47) المصدر السابق نفسه، ص283.

ويقول «جوزيف ناي» أن حقيقة العجز في الميزان التجاري، تعد شبه خدعة، فالصادرات الصينية الى الولايات المتحدة تقابل بالدولار، وبما أن الدولار يطبع من دون مقابل، فإن الولايات تقوم في الحقيقة بعمليات الشراء بتكلفة طبع الدولار، وبما ان الصادرات الصينية هي كثيفة العمل، بينما صادرات الولايات المتحدة للصين هي صناعات عالية الجودة وكثيفة رأس المال والتكنولوجيا، وهذا لا يواجه المنافسة، كما أن اليوان لا زال محلياً، ولا تقبل الصين تعويمه خشية سقوط الاقتصاد الصيني أمام الدولار الأمريكي. وعليه برغم من المصالح المتضاربة بين الدولتين يمكن أن يحققا قدر من مصالحهما عبر التعاون فيما بينهما[48].

(48) روبرت كاجان، الجدل حول مستقبل القوة الاميركية، ترجمة: محمد العربي، مكتبة الاسكندرية' وحدة الدراسات المستقبلية، الاسكندرية، 2012، ص40

وهناك مخاوف بشأن اوضاع في الصين في المدى المتوسط وهي:

1 ـ سيكون المجتمع الصيني مجتمعاً شائخاً وعجوزاً، مما يؤدي الى اضعاف النمو الاقتصادي بشكل كبير.

2 ـ ارتفاع تكاليف العمالة والرعاية الصحية.

3 ـ الاعتماد المفرط على الاستثمارات والصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي.

4 ـ يعد الاستهلاك المحلي الاجمالي ضعيف ولا يمثل في احسن حالاته اكثر من (36%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وهي نسبة ضعيفة لا تشكل طلباً كافياً يتناسب مع حجم الاقتصاد الصيني.

5 ـ اختلال التوازن بين الاستهلاك والاستثمار وبين الطلب المحلي والصادرات مما يجعل الصين تعتمد على الأسواق الخارجية، لاستيعاب الفائض من طاقة انتاجها الزائدة[49].

6 ـ إن سقف التبادلات والاعتمادية العالية بين الدولتين تفترض استمرار العلاقات الاقتصادية بينهما.

7 ـ بلغت الاستثمارات الأمريكية في الصين نحو (380) مليار دولار، وفقاً لإحصاء عام 2011، في حين بلغت استثمارات الصين في الولايات المتحدة الأمريكية، نحو (1137) مليار دولار حتى عام 2011[50]، هناك مصالح تقف خلفها، ولن يكون ممكناً حصول تصدع بينهما.

- بلغ التبادل التجاري في عام 2012، نحو (678) مليار دولار، وهو يحقق فائض تجاري مناسب للصين على حساب الولايات المتحدة الأمريكية[51].
- رغم تراجع مستوى النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، إلا أنها ما تزال في طليعة الاقتصادات العالمية وتمتلك قدرات كبيرة في استخراج النفط والغاز الصخري[52] وتسعى الى أن تكتفي ذاتياً بحدود عام 2035.

ب ـ تراجع التحديات السياسية

في ظل المخاوف التي تنتاب الكثير من دول بحر الصين الجنوبي من الدور المهيمن الذي ستمارسه الصين في المنطقة، وفي ظل المخاوف الأمريكية، من أن تحظى الصين بمزيد من عناصر القوة من خلال هيمنتها على الجزء الأكبر من البحر وموارده النفطية، وبما يهيئها لتأدية دور محوري في عالم الطاقة ونقله، فهناك مشهد يروج لحل إشكالية السيادة والطاقة في بحر الصين الجنوبي، وبما يخدم الرؤى الامريكية على وجه الخصوص، إذ تقوم هذا الرؤية على إعادة ترسيم النطاقات الجغرافية للدول في بحر الصين الجنوبي، أي أن جميع الدول ستكون رابحة، ولن تكون هناك خسارة كبيرة للصين[53].

(49) مارتن جيكس، مستقبل الصين في النظام الدولي: الصين أي نوع من القوى العظمى ستكون؟، مجلة افاق المستقبل، العدد(8)، تشرين الثاني، 2010، ص47.

(50) Charles W. Freeman III and Wen Jin Yuan, China's Investment in the United States, CSIS, Washington, November 2011, P 3-8.

(51) جيم هوغلاند، ما وراء الوجه الظاهر للصين المزدهرة، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (11678)، 18 نوفمبر 2010.

(52) جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014، ص554.

(53) دياري صالح، بحر الصين الجنوبي (تحليل جيوبولتيكي)، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الثاني، 2018، ص 144.

تعتمد الصين بشكل مستمر على تهدئة المخاوف الأمريكية بشأن نموها، فيما تعمل الولايات المتحدة بالحصول على دعم الصين في تسوية أزمات أصبحت تتسع في شرق آسيا، وهي ازمات وتهديدات لا يمكن تحمل كلف ادارتها أو تسويتها[54].

كما أن الصين لا تسعى الى استفزاز الولايات المتحدة الأمريكية، وأنما تريد الفوز في المبارات الدولية دون معارك، فالملاحظ على السلوك الخارجي الصيني خلال كل الازمات الدولية لا يصل إلى المواجهة[55].

2 ـ مشهد استمرار تأثير المحددات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الامريكية – الصينية

إذ يقوم هذا المشهد على افتراض أن التحديات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الأمريكية ـ الصينية ستستمر على ما هو عليه، لكون علاقاتها واقعة ضمن مستويات التنافس، وبعضها واقع ضمن مستويات التعاون، وأخرى ضمن مستويات الصراع، وإن الغلبة هنا تكون للتعاون على غيره، كون الدولتان تدركان أهمية العلاقات لهما في مجال استقرار النظام الاقليمي لشرق آسيا وللنظام الدولي.

ويمكن لكلا من الولايات المتحدة الامريكية والصين أن تختار التعاون فيما بينها مع بقاء قضايا الاختلاف على حالها، وإن ما يدعم تحقيق هذا الاحتمال، هو إنّ خيار الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ليس خياراً سهلاً، ففي حال وقوع حرب كبيرة بين الطرفين، فإنّ هذه الحرب ستكون بدون شك حرب نووية، ستتفوق خسائرها للكثير من الاهداف المراد تحقيقها من هذه الحرب، وهذا ما يدركه كلا الدولتين[56].

أ ـ استمرار التحديات الاقتصادي

هناك سباق من قبل الدول العظمى للسيطرة على مصادر الطاقة الرئيسة، مما يأذن بأن تصبح مسبباً رئيساً لاندلاع الصراعات الاقليمية والدولية، ويتوقع ان يصبح الصراع العالمي للسيطرة على امدادات الطاقة اكثر حدة وشراسة، ويتم تقسيم خريطة التنافس على موارد الطاقة في أقاليم العالم المختلفة، وبينما تجاوزت الولايات المتحدة هموم تأمين الطاقة لسنوات قابلة من خلال اكتشاف النفط والغاز الصخري، في حين تعيش الصين حالة توجس وهواجس الخوف من المستقبل، وسيغطي الوقود الصخري الذي تسيطر الولايات المتحدة على تكنولوجيا استخراجه، نحو (80%) من استهلاك العالم من الطاقة[57].

(54) احمد دياب، العلاقات الامريكية الصينية بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=35

(55) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، ط1، دار السنهوري، بيروت، 2016، ص197.

(56) هنري كيسنجر، «مستقبل العلاقات الامريكية – الصينية: الصراع خيار لا ضرورة»، ترجمة: سميرة أبراهيم عبدالرحمن، دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (53)، تموز، 2012، ص231.

(57) محمد ابو سريع، صراع الطاقة واعادة تشكيل التحالفات العالمية، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد (213)، القاهرة، يوليو، 2018، ص26ـ 27.

ب ـ استمرار التحديات السياسية

استمرار الحال على ما هي عليه، بين دول بحر الصين الجنوبي من خلال تمسّك كل منهما بالنطاقات البحرية التي تهيمن عليها، بجانب المساعي الدبلوماسية لأقناع الصين باعتبارها المستفيد الأول من استمرارية الوضع الحالي، ولن يكون سهلاً على تغيير أسس النطاقات الجغرافية للسيادة على بحر الصين الجنوبي، بهدف الاضرار بالمصالح الصينية المتشعبة هناك، وتحاول الولايات المتحدة العمل على التضييق على الصين، تشعر الصين بتقييد حرية حركتها في مناطق النفوذ والمجال الحيوي، وهو ما سيقود الى الابقاء على ميزان القوى في هذا النطاق الجغرافي، في حالة من التوازن رغم هشاشته.

إن المخططات الاستراتيجية الصينية بما فيها بناء منشأت عسكرية على جزر غير مسكونة في بحر الصين الجنوبي، ورفع الانفاق العسكري بأكثر من (50%)، كما خصصت دول المنطقة نحو (60) مليار دولار لتأمين أسلحة جديدة، ومع ذلك فأن معظم التدابير المضادة التي تتخذها الولايات المتحدة وحلفاؤها غير كافية لمواجهة الاستراتيجية العسكرية الصينية.

بحسب تقارير وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 حيث تظهر مخاوف الولايات من أن يصبح الاقتصاد الصيني الأكبر عالمياً، وإن تتحول الصين الى قوة عسكرية رائدة، ولا سيما في ظل سعيها إلى أداء دور اكبر ومؤثر على المسرح السياسي الدولي خلال العقدين القادمين، بحيث تصبح الصين قادرة على منافسة الولايات المتحدة عسكرياً على المستوى الدولي[58].

(58) عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الامريكية، السياسة الدولية، العدد (183)، كانون الثاني، 2011، ص203ـ205.

3 ـ مشهد تزايد تأثير التحديات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الامريكية ـ الصينية

يعد احتمال حدوث الصراع أو التنافس بحده الأدنى بين الدولتين أمراً متصوراً لأسباب عدة، من ضمنها:

أ ـ ظهور الصين الى مرتبة القوة العظمى في شرق آسيا.

ب ـ ممارسة سياسة الهيمنة في شرق آسيا.

ج ـ السلوك الامريكي لأقصاء الصين يسعى لأحياء التحالفات أو حتى التدخل

المباشر، والواقع ان الصين تدرك أن استمرارها دون مناطق نفوذ أو مجال حيوي، لن يمكنها من الصعود إلى مراتب القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، كما أن ممارسات الصين للاستحواذ على السوق العالمية، من دون مراعاة لاعتبارات وجود الولايات المتحدة الأمريكية يرفع درجة الحساسية بين البلدين[59].

(59) Gregory Chin and Ramesh Thakur, Will China Change the Rules of Global Order?, THE WASHINGTON QUARTERLY, OCTOBER 2010, P. 126-130.

أ. تزايد التحديات الاقتصادية.

يفترض هذا المشهد تزايد التحديات والعوائق والخلافات وقضايا التنافس بين الصين وأمريكا، مما يزيد معه التوتر والصراع بينهم، وهناك بعض المؤشرات التي تدعم تحقيق هذا الاتجاه[60]:

(60) شهد وليد خالد، العلاقات الامريكية – الصينية: التطورات والمتغيرات الاقليمية والدولية، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص340-341.

أ. صعود الصين وظهورها كقوة عظمى في النظام الدولي، وهي أبرز ميزة في عالم اليوم، لذا فأن العلاقات الأمريكية – الصينية تتحدد طبيعتها بشكل كبير من هذه الميزة.

ب. القلق الامريكي من صعود الصين وتطورها، إذ أن زيادة قدرات الصين يجعلها أكثر توسعاً، والسعي للحصول على درجة أكبر من التأثير في محيطها.

ج. زيادة الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، بشأن سعر الصرف الثابت لليوان، الذي يعد السبب في ازدياد العجز في الميزان التجاري وتدهور الاقتصاد الامريكي

د. رفض الصين الواضح للنظام الاحادي القطبية ورفضها للهيمنة الامريكية على العالم.

هـ. تشير التوقعات الاولية ان الصين ستقود البريكس للسيطرة على 50% من اسواق الاسهم العالمية بحلول 2050، وسيتجاوز ناتجها الاجمالي المحلي الولايات المتحدة الامريكية عام 2020[61].

(61) احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2019، 176.

ب. تزايد التحديات السياسية

ان التنافس على الهيمنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، يظل أمراً قائماً، فالصين تهدف إلى أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا اولاً، ومن ثم في العالم، وان العلاقة بينهم تتجه صوب المواجهة لا التعاون، ويجادل بعض الصينيين، بأنه مهماً حاولت الصين تحقيق التعاون في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيبقى هدف الولايات المتحدة الامريكية ثابت في إحتواء

الصين عن طريق الانتشار العسكري أو الزامها بمعاهدات، ومن ثم منعها من القيام بدور القوة الأولى، سواء أكان في آسيا أم في العالم، أذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن زيادة قدرات أي دولة يجعلها تميل إلى تحديد مصالحها على نحو أكثر توسعاً، والسعي للحصول على درجة أكبر من التأثير في محيطهم[62].

(62) هنري كيسنجر، مستقبل العلاقات الامريكية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص228.

وترى الصين أن القوة الاقتصادية غير كافية لتصبح قوى عظمى، لذلك اتجهت لتوسيع وتطوير قدراتها العسكرية لتحقيق النفوذ السياسي في آسيا والعالم، وإن هذا التطور من الممكن ان يكون سببا في الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن امتلاك الدول لوسائل وقدرات كبيرة ومتطورة، قاد الى أن تصبح تلك الوسائل اسبابا للصراع الدولي، وإن التدخل في الشؤون الداخلية للصين، لاسيّما فيما يخص قضية تايوان التي تعد من أهم القضايا بالنسبة للصين وترفض التدخل الأمريكي فيها، أما فيما يخص التدخل الأمريكي في النزاع ببحر الصين الجنوبي من خلال سعيها للحد من النفوذ الصيني فيه، إذ أن الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، يجعل المنافسة الاستراتيجية بين الدولتين أمراً حتمياً[63].

(63) أحمد علو، كيف ستواجه أميركا «السور العظيم الجديد»؟، مجلة الجيش اللبناني، بيروت، العدد(361)، تموز 2015، على الموقع:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/co 84%D8%B%ntent/%D8%A7%D9 86_%8A%D 9%5%D9

وعموماً فإنّ هذا المشهد هو أمر متصور حدوثه؛ بسبب حجم التعقيد الذي يشوب البيئة الداخلية والاقليمية والعالمية للصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكثرة المتغيرات المؤثرة فيها، ومن ثم من الصعب تصور عدم تأثير احداها في العلاقات بين الدولتين، ولنا في سابقة احداث تيانانمين في عام 1989، مفسر لوجود حدث صغير داخل الصين أربك العلاقات الصينية- الأمريكية، واوقف نموها لمدة ثلاثة أعوام متتالية.

ولكن المشهد المرجح أكثر من الناحية المنطقية، هو الاستمرار في التحديات الاقتصادية والسياسية وتأثيره على العلاقات الامريكية ـ الصينية، لكون إن العلاقات الامريكية ـ الصينية لا تستغنى عن التعاون المشترك بينهم لكثرة التشابك والترابط فيما بينهما.

الخاتمــة

إن مسار العلاقات الصينية ـ الأمريكية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كانت مليئة بالتعاون والصراع، وأنه كان ذا مضمون معقد من حيث اشتماله على تفاعلات متعددة المضامين والمظاهر الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، والتي لا تقف عند المستوى الثنائي لعلاقات الدولتين، وإنّما تمتد إلى المستويات الاقليمية والعالمية بحكم وزن كل من الدولتين على الساحة العالمية.

ويتضح من خلال البحث وجود ثلاثة مشاهد مستقبلية للتحديات الاقتصادية والسياسية للعلاقات الأمريكية- الصينية كان أبعدها مشهد التزايد، وأما أقلها حدة والمرجح لاتجاهات العلاقات الأمريكية - الصينية، هو مشهد الاستمرار، الذي يعتبر من المشاهد العملية لتسوية الخلافات الحالية، وعدم الوصول الى الصدام بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، خلال المستقبل المتوسط، أي يسود التعاون في بعض القضايا بينهم، ويتنافسان في القضايا الأخرى، ولكن دون تصعيد التنافس الى مستوى الصراع، نظراً للترابط الكبير بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، بالإضافة الى عدم قدرة أي من الدولتين مواجهة تحديات النظام الدولي لوحدها.